فضائح ترفيهية!

أحمد سعداوي

سلسلة من الفضائح والخروق المثيرة طفت على أحداث الأسبوع الماضي في العراق، ولكن نسبة كبيرة من الجمهور العام تعاطى معها أنها «مادّة ترفيهية» وصار يلاحق تطوّرات هذه الفضائح للإثارة وليس العبرة أو اتخاذ موقف ما. حادثة الأستاذ الجامعي في البصرة الذي كشفت تسجيلات فيديوية عن قيامه بعمل فاحش مع إحدى الطالبات، ثم الكشف عن عشرة ابتزاز لها صلة بضبّاط كبار في وزارة الداخلية. أوامر قضائية لإيقاف مسلسلات تعرض على الشاشات العراقية في شهر رمضان، في تأويلٍ ملتوٍ بأنها تمسّ برموز دينية، أو تسيء إلى شرائح اجتماعية. حوادث قتل تصوّرها كاميرات أشخاص أو كاميرات مراقبة. ولم تنته الفضائح بالأنباء عن إطلاق سراح قاتل الكاتب والمحلل السياسي والأمني هشام الهاشمي. المثير في ردّة فعل الجمهور حول هذه الحوادث وغيرها أن هناك تغيّراً في المزاج العام باتجاه اللامبالاة وعدم الاكتراث، إلا في الحدود التي يقف عندها الاهتمام بـ«الحوادث المثيرة» الأخرى، مثل طلاقات فنانات أو زيجاتهن أو عراك بين «فاشنستات» على مواقع التواصل الاجتماعي.

في تأمّل أكثر قرباً للصورة، نلمس بسهولة أن الذي تغيّر هو انسحاب تلك الفئة التي «تصنع الرأي العام» لتتوارى في الخلف، وهذا ناتج من سببين أساسيين: الأول: الشعور باليأس والإحباط، وأن الماكنة التي تصنع الخروقات والكوارث كلّ يوم أكثر صلابة وقوّة ورسوخاً من أي قدرة على إصلاحها أو استبدالها. الثاني: خشية المساس بـ«الخطوط الحمر» الكثيرة، والتي لا يتوانى أصحابها عن إنزال أشد العقاب بمن يقترب منها. الجو البوليسي الذي يشيعه السلاح المنفلت وغير المنضبط بسلطة القانون يجعل صاحب الرأي، أو الناشط في المجال الصحافي والحقوقي يفكّر ألف مرّة قبل أن يوجّه إصبع الاتهام إلى جهة ما، يعرف أنها أعلى من القانون والدولة. بتراجع هذه الفئة الناشطة من صنّاع الرأي، والتي تعلّق بشراسة على الأحداث الجارية، فإن فئات أخرى هي التي تطغى على مواقع التواصل الاجتماعي، تحوّل المفارقات الأمنية والسياسية والاقتصادية إلى نكتة أو مادّة للترفيه لا أكثر. من جهة أخرى، لم تعد الأحزاب الكبرى الماسكة بالنظام السياسي والحكومة الحالية تهتم كثيراً بردّات فعل الجمهور العام، إن كان ناقداً متجهّماً أو ساخراً، فهي تعرف أنها حيّدت القوى المدنية النشطة إما بالتهجير أو القتل أو شراء الذمّة أو الترهيب الذي يقود إلى الصمت. ومن يتبقى ممن يثرثر، فإنها غير معنيّة بتأثيره، لأنه خارج النسيج الذي كان يتفاعل معه سابقاً. في هذه الأثناء، تناقش القوى السياسية فكرة تعديل قانون الانتخابات مرّة أخرى، والهدف واضح: فالقوى الحالية الماسكة بالسلطة هي الخاسرة في انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وما كان لها أن تُمسك بدفّة الحكم لولا انسحاب نوّاب الكتلة الصدرية، الفائز الأول في الانتخابات. لذا، هي لا تريد تكرار الهزيمة التي منيت بها، وتريد تعديل القانون الانتخابي بما يحفظ لها كتلة برلمانية قوية تساعدها على الاستمرار في المشهد السياسي البرلماني والحكومي.

لم تكن هذه القوى مكترثة بمقاطعة نسبة كبيرة للانتخابات، لأن القانون الانتخابي لا ينصّ على حدّ معيّن لنسبة المصوّتين، وبالتالي، قد ترى من المناسب أن تستمر هذه المقاطعة، حتى تعتمد أكثر على جمهورها الانتخابي الخاصّ. وبالنسبة للجمهور العام، زيادة على العوامل التي ذُكرت سابقاً، فإنه شاهد ثلاث نتائج مؤثرة لانتخابات 2021: أن المقاطعة التي كانت عقابية بالنسبة لبعضهم ولامبالاة بالنسبة لآخرين، لم تثلم من سلطة الأحزاب الموجودة. أن النسبة الجيدة من المقاعد البرلمانية التي حصل عليها المعارضون للأحزاب الإسلامية الحاكمة لن تخلق منهم قوّة مؤثرة، وضاعوا بين أرجل الكبار المتصارعين. أن هناك قوّة خارج العملية السياسية تفرض الفائز، مهما كان حجمه الانتخابي، واستخدمت شتّى الوسائل لإقصاء الفائز الأول (الكتلة الصدرية) عن حقها في تشكيل الحكومة. عزّزت هذه العوامل الثلاثة الإحباط لدى عراقيين كثيرين من قدرتهم على تعديل مسار العملية السياسية أو التأثير في الشأن العام، فصار أغلبهم يكتفي بالتفرّج، ويتلقّى الفضائح على أنها مادّة ترفيهية لا أكثر.

ليبيا وسياسة المصالح والمنافع

الفيتوري شعيب

عادة ما تبنى السياسة السليمة في كل الدول على مصالحها المنبثقة من قيمها ومبادئها التي تعتزّ بها، وتسعى في تحقيقها والمحافظة عليها، مهما اعترضها من تقلّبات، إذ بنيت الدولة الحديثة بمفهومها العام على مقصد أساسي تنطلق منه، وهو تحقيق مصالح شعبها ومواطنيها، تحقيقا لجزيئاتها، ناهيك على أن تكون واقعا.

وفي المقابل، اختفى صوت الحديث عن دستور دائم للبلاد، وإن أعلنت اللجنة الموكلة لها بإنجازه إتمامه منذ سنوات، وكان الاستقرار الدائم الذي يحمل في طياته مرجعية داخلية بحتة يمكن الرجوع إليها بعيدا عن الاتفاقات السياسية في أي اختلاف لا يجب أن يكون من وجهة نظر المصلحة والمنفعة السياسية الحالية التي في يدها مؤسّسات الدولة اليوم، وذلك لتجد الأمر الذي تسير معه الدولة إلى الانزلاق حتى تختفي المؤسّسات الشرعية حُكما وتبقى صورة بأفراد وتوجّهات سياسية لا تمثل الشعب ولا إرادته.

بكل هذه المعاني، انتقلت السياسة في ليبيا من القاعدة الشعبية في تأسيس المؤسسات الشرعية والانتقال السلس لها، إلى مصالح ضيقة ومنافع لفئة محدودة بقيت حكرا عليها منذ سنوات، عطلت تجديد الأجسام التشريعية، والسلطة التنفيذية، تدور حول نفسها في كل بارقة أمل لتجديدها، لتعاود الكرة مرة بعد مرة في وضع العصا في دواليب دوران عجلة بناء الدولة وانطلاق مؤسّساتها الحقيقية والفاعلة المنطلقة من القاعدة الشعبية المنشئة لها، الأمر الذي يستوجب على القاعدة الشعبية ونُخبها العمل على تخطي هذا الانسداد السياسي المبني على أشخاص في أسرع وقت وأقرب مجال، وإلا فإن العواقب وخيمة على الوطن وأبنائه، فالدولة ما عادت تحتمل أكثر من ذلك، سياسة ولا اقتصادا ولا حتى اجتماعيا، في ظل حالة متزايدة من الانشقاق والتباعد بين الأطراف السياسية الموجودة في المشهد السياسي اليوم، وفي ظل بعثة أممية ترى الفشل ظاهراً بين أعينها في كل مبادرتها السابقة لتقريب وجهات النظر، أو حتى حلحلة الانسداد السياسي في البلاد، بل ولم تستطع أن تقدم بدائل يمكن أن تكون مقاربة للواقع وتشخيصه، ومن ثم الانطلاق به إلى مرحلة سياسية جديدة، بل كانت البعثة الأممية في ليبيا منذ شهور تدور في فلك مبادرة «الخمسة الكبار» التي ولدت ميتة، وتكرّر الحديث عنها بين الفينة والأخرى، من دون أن تستطيع الولوج في تحقيق ولو بعض جزيئاتها، ناهيك على أن تكون واقعا.

وفي المقابل، اختفى صوت الحديث عن دستور دائم للبلاد، وإن أعلنت اللجنة الموكلة لها بإنجازه إتمامه منذ سنوات، وكان الاستقرار الدائم الذي يحمل في طياته مرجعية داخلية بحتة يمكن الرجوع إليها بعيدا عن الاتفاقات السياسية في أي اختلاف لا يجب أن يكون من وجهة نظر المصلحة والمنفعة السياسية الحالية التي في يدها مؤسّسات الدولة اليوم، وذلك لتجد الأمر الذي تسير معه الدولة إلى الانزلاق حتى تختفي المؤسّسات الشرعية حُكما وتبقى صورة بأفراد وتوجّهات سياسية لا تمثل الشعب ولا إرادته.

بكل هذه المعاني، انتقلت السياسة في ليبيا من القاعدة الشعبية في تأسيس المؤسّسات الشرعية والانتقال السلس لها، إلى مصالح ضيقة ومنافع لفئة محدودة بقيت حكرا عليها منذ سنوات، عطلت تجديد الأجسام التشريعية، والسلطة التنفيذية، تدور حول نفسها في كل بارقة أمل لتجديدها، لتعاود الكرة مرة بعد مرة في وضع العصا في دواليب دوران عجلة بناء الدولة وانطلاق مؤسّساتها الحقيقية والفاعلة المنطلقة من القاعدة الشعبية المنشئة لها، الأمر الذي يستوجب على القاعدة الشعبية ونُخبها العمل على تخطي هذا الانسداد السياسي المبني على أشخاص في أسرع وقت وأقرب مجال، وإلا فإن العواقب وخيمة على الوطن وأبنائه، فالدولة ما عادت تحتمل أكثر من ذلك، سياسة ولا اقتصادا ولا حتى اجتماعيا، في ظل حالة متزايدة من الانشقاق والتباعد بين الأطراف السياسية الموجودة في المشهد السياسي اليوم، وفي ظل بعثة أممية ترى الفشل ظاهراً بين أعينها في كل مبادرتها

السوداني في واشنطن... وأخيراً

إياد الدليمي

أخيراً، قرّرت إدارة البيت الأبيض تحديد موعد لرئيس الحكومة العراقية، محمد شيّاع السوداني، لزيارة واشنطن، ولقاء الرئيس الأميركي جو بايدن بعد أكثر من عام ونصف العام، على تشكيل الحكومة التي دائما ما توصف بأنها الأقرب إلى إيران بين حكومات ما بعد 2003، من دون أن يعني أن هناك حكومة جاءت بعد ذلك التاريخ لم تكن مقرّبة من إيران، ولكن هذه الحكومة تبقى الأقرب، كون من شكّلها هي القوى السياسية المنضوية تحت لواء الإطار التنسيقي الذي يضم قوى وأحزاباً سياسية توصف بالموالية والولائية، في إشارة إلى علاقتها بإيران.

البيت الأبيض للسوداني للقاء بايدن، أي بعد أيام من ذكرى احتلال العراق الحادية والعشرين، في تاريخ لا يبدو أنه كان اعتباطيا من إدارة المراسم في البيت الأبيض، كما أنه يأتي في وقتٍ تحاول فيه حكومة السوداني أن تُمسك عصا المصالح من وسطها بين القوى السياسية العراقية الداعمة لها صاحبة الفصائل المسلحة التي تهدّد أميركا وقواعدها في العراق، وبين مصالح وإشنطن في العراق التي يبدو ذي قبل لأسباب بعضها قد لا يتعلق بالعراق بقدر تعلّقه بطبيعة الصراعات المستقبلية التي تنتظر واشنطن. والإشارة هنا تحديدا إلى الصين، اللاعب الأكثر إزعاجا للولايات المتحدة. المهم أن تحديد الموعد المنتظر قد تم، وبدأت ترتيبات تلك الزيارة التي انتظرها السوداني على أحرّ من الجمر، ومن خلفه طبعا قوى الإطار التنسيقي التي كانت تهاجم اميركا وواشنطن ليل نهار في العلن، غير أنها كانت تتمنّى أن تحصل تلك الزيارة، لأنها تعتبر أن ذلك يعني دعماً أميركياً لحكومة السوداني، وما يتبع ذلك من تداعيات إيجابية تنعكس على اداء هذه الحكومة.

وطبعاً، ليس الإداء هنا المقصود منه ما تقدّمه الحكومة من خدمات للمواطن، فتلك مجرّد شعارات فارغة لا تعترف بها قوى النظام السياسي وأحزابه في العراق، وإنما المقصود عدم توقّف ضخّ الدولار في جسد الاقتصاد العراقي، وهو ما يمثل اقصى غايات النظام السياسي وطموحاته في العراق بقواه وأحزابه المختلفة، إطارية وغير إطارية. ما زال الحديث عن ملفّات تلك الزيارة متناقضا إلى حد كبير بين ما تعلنه بغداد وما تعلنه واشنطن، فبينما قالت السكرتيرة الصحافية للبيت الأبيض، كارين جان، في بيان إن «القادة سيؤكّدون من جديد التزامهم باتفاقية الإطار الاستراتيجي»، من دون التطرّق إلى ملف سحب القوات الأميركية، مؤكّدة أن «الرئيسين سيناقشان الإصلاحات المالية العراقية الجارية لتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدّم نحو استقلال العراق في مجال الطاقة وتحديثه»، جاء البيان العراقي مخالفاً لذلك تماماً، فلقد أكّد مكتب السوداني أن اللقاء سيتضمّن بحث مرحلة «ما بعد التحالف الدولي»، و«الانتقال إلى شراكة شاملة بين العراق والولايات المتحدة».

تباينٌ يعكس طبيعة ما يريده كل طرفٍ من الآخر على الأقل في العلن وظاهر الأشياء، في حين تذكر بعض المصادر أن السوداني سيحاول أن يتصرّف بصفته رئيس حكومة العراق، وليس موظفاً لدى قوى «الإطار التنسيقي»، كجزء من جهوده لتقديم نفسه مرشّحاً محتملاً لمرحلة ما بعد انتخابات 2025، أي انتخابات ما بعد حرب غزّة التي ترى فيها واشنطن أنها ستكون مرحلة مفصلية لمنطقة الشرق الأوسط.

لا يخفي السوداني امتعاضه من تدخّلات «الإطار التنسيقي» وقواه في عمله، هو لا يريد أن يكون موظفاً إطارياً، ولكنهم يريدونه كذلك، هناك تخوّف اليوم من تصرّفات السوداني، خشية عبّر عنها أكثر من نائب من نواب «الإطار التنسيقي»، ولكن السوداني يعرف جيّدا حدوده في التعامل مع مثل هجمات كهذه، فهو لا يقوى على مقاومة الإطار وقواه إن أرادوا به إقالة، بالتالي، لا بد له من سند خارجي، فهل يفكّر بواشنطن؟

> تخشى أطراف في الإطار التنسيقي من تحالف غير معلن بين السوداني وواشنطن لمرحلة ما بعد حرب غزّة

ربما لا يكون السوداني هو الشخصية القادرة على الانعتاق من تحالفاته القديمة، ولكنه، في الوقت نفسه، بات يمثل لدى شريحة مهمّة من العراقيين أملا في أن يكون شخصية قادرة على عتق العراق من ربقة الإطار التنسيقي وقواه التي يراها العراقيون باتت عبئاً على العملية السياسية.

تخشى أطراف في الإطار التنسيقي متخوّفة من زيارة السوداني من تحالف غير معلن بين السوداني وواشنطن لمرحلة ما بعد حرب غزّة وانتخابات العراق المقبلة، لكنها في الوقت نفسه لا يمكن لها إلا أن تصطفّ خلف الزيارة أملا في مزيدٍ من المغانم الراهنة.

ولكن أين إيران؟ تقف إيران في خلفية كل مشهد عراقي، تراقب وتجسّ النبض وتتدخّل في الوقت الذي تراه مناسبا، فهي لا تعدم وسيلة في ذلك، ولديها كل الأوراق القادرة على قلب الطاولة لصالحها متى ما شاءت، فهي حتى اليوم ترى في السوداني خيارا جيّدا ما دام الرجل نجح في كبح جماح الغضب الشعبي الذي كان متصاعداً سنوات خلت.

سحب القوات الأميركية من العراق، وإن كان شعارا رفعه قوى الإطار التنسيقي، إلا أنه يبقى مجرّد شعار، فهي أحوج ما تكون لهذا الوجود لحماية النظام السياسي في العراق أولاً، وقبل كل شيء، بالتالي، لا يتوقّع أن تسفر زيارة السوداني عن أي جديد في هذا الشأن، ما عدا بعض التفاصيل التي قد تتعلق بالتحالف الدولي الذي تقوده أميركا وليس بالقوات الأميركية البالغ عددها 2500 جندي.

قبل زيارة السوداني واشنطن، دخلت صراعات قوى الإطار التنسيقي مرحلة خطيرة، فهناك اليوم قوتان عميقتان داخل مشهد الإطار التنسيقي تتصارعان، نوري المالكي وقيس الخزعلي، وكلّ منهما بدأ يتقرّب إلى الصدر تمهيدا للانتخابات المقبلة.

إزاء ذلك، هل سيجد السوداني نفسه أمام خيار لا ثاني له، وهو التأي بنفسه بعيداً عن الإطار واستغلال وجوده في المنصب التنفيذي وزيارته واشنطن لتقديم نفسه مرشّحا لرئاسة الحكومة عقب الانتخابات المقبلة؟ كل شيء وارد خصوصاً إن لا اعتراض لدى إيران على شخص السوداني، ما دام يمنحها ما تريد ويستطيع، في الوقت ذاته، أن يمنح الشارع العراقي ما يريد من مسكّنات ضد الغضب والتظاهر على النظام السياسي.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

كاريكاتير عماد حجاج

خلاف مالك بن نبي مع جمعية العلماء

مهنا الحبيل

اعتمد خلاف المفكر الجزائري مالك بن نبي مع جمعية العلماء في بلده على مفهوم رئيسي، وهو أنه لا بد أن تولد الجزائر الجديدة على الهوية النهضوية الإسلامية، التي اختلف في تحريرها مع «العلماء»، في شقّه النقدي الآخر، وإن كان قد ظلّ على موقفه من طهارة بن باديس، ولكنه صُدم من «اضطرار الشيخ» لمسايرة الحركة الوطنية حينها، خصوصاً أن فرحات عبّاس دُعيَ اسمه بالكلمة الشهيرة «أنا فرنسا وفرنسا أنا». وفي رسالته الأخرى للتقارب مع الروح الفرنسية، وهي قضية تحتاج تحريراً، إذ كانت مقولة فرحات عباس سابقة لتغير موقفه ثم اندفاعه إلى الكفاح ضد فرنسا، كيف نحكم على مصداقية التي شكّكت فيها بعض المصادر، وأين تُقرّ حياة فرحات عباس، هذه قضية خطرة لا يمكن أن نجزم بها. ولكن مجمل الحياة السياسية وسجلات الثورة يشير إلى تداخل معقّد بين فرنسا والبنية الثقافية لأبناء الجزائر (الفرنسية)، وأن إشارات مالك بن نبي إلى أن هناك كتلة اجتماعية منفصلة عن روح الإسلام، مستلبة فكرياً لباريس، لها ما يسنُدها من التاريخ الوطني، ولا يلزم من ذلك أنهم جميعاً في خانة العملاء. ولذلك نلاحظ تحفّظ قادة وطنيين على دمج كل من انضمّ للصف الفرنسي الوظيفي التكنوقراط، أو السياسي أو حتى العسكري قبل انشقاقه، بأنه عميل بالقطع، ولا يلغي ذلك عمالة بعضهم الخطر جدّاً، ووجود اختراق نوعي عادت به فرنسا.

قد يكون هذا الغضب وسم رؤية المجهر المنفعل، أو الدقيق، في حياة مالك بن نبي، وساهم في تعزيز حصاره، رحمه الله، غير أن المشروع الآخر الذي اختلف معه في نفوذ الفرنكوفونية ومفاصلتها الفكرية مع الشرق الإسلامي خدم باريس ما بعد استقلال الجزائر، وساهم في إعاقتها عن سبيل النهضة، وهو هنا يطرح سؤالاً عن دور عسكرة الجزائر في قمع العودة إلى شروط النهضة، والتي كان رائدها مُغيّبٌ عن موضع القرار فيها، ورحل في قلب العاصمة، كغريب طريد لا عزاء له إلّا بعض تلاميذه، ثم بركة الله كتبه.

يأخذ بن نبي على الشيخ حمزة بن باديس تنازل الوفد الإسلامي الجزائري عن استقلاله لصالح الزعيم السياسي من جلول الزعيم السياسي، وأن هذا الوفد في زيارته لباريس، كانت توضع على طاولة قائده المشروبات الروحية، وإن تراجع العلماء إلى الصفوف الخلفية، وراء الإطارات السياسية لأبناء الجزائر قبل الثورة المسلّحة، كان عنصراً خطيراً أضعف روح السلفية الثورية، التي ظلّ يُذكّر بها مالك بن نبي، ومع أنّ شدّة هجومه على جمعية العلماء، إلا أنّه أبقى تقدير ابن باديس حيّاً في روحه، والوصول إلى مرجعية مستقلة، في الحكم على موقف مالك بن نبي، صعب جداً، خصوصاً أن حجم ما نشر عن مذكّراته (العفن) لا يقدّم أجوبة صريحة، وبالذات حين يشار إلى بعض الوثائق التي تم تصل إلى الرأي العام حول مالك بن نبي وحياته وعلاقاته مع شخصيات الجزائر ومع المطاردة الفرنسية بالذات. غير أننا نستطيع أن نستنبط أن غضب مالك بن نبي وفورات تعبيراته المتكررة، تحمل نزعة مبالغة حادّة، بل وحتى تجاوز على موقف جمعية العلماء، ليس لعدم ورود أخطاء كبرى، وأهمّها أن الجمعية أخضعت بالفعل للإطار السياسي من بن جلول حتى فرحات عبّاس، كما يؤكّد ذلك الرئيس الأسبق أحمد بن بلة في «شهادة على العصر» في قناة الجزيرة، ولكن بسبب صدمته من نماذج بعض علمائها، من حيث سوء مواقفه الشخصية والوعظية والتربوية، وحدّته، وغيرته من مالك، وهذه الروح لدى بعض العلماء في الغيرة من دعاة النهضة والإصلاح الإسلامي غير مستغربة عند بعض العلماء بما فيه المساهمة في اغتيالهم فكرياً، لكننا نتحفّظ على دمغهم بصفات صعبة وباستثمار باريس لهم، فضلاً عن تعميم مالك انطباعه على آخرين من جمعية العلماء، وعلى إرث الشيخ محمد بشير الإبراهيمي، الذي انتقده مالك بن نبي. وتتبيّن مبالغة مالك بن نبي وحدّته في موقفه من الفضيل الورتلاني، وهو أحد الدعاة الإصلاحيين، المنخرطين في دعم الثورة والجهاد الجزائري، فعدم تفاعل الفضيل الورتلاني مع مالك بن نبي، لا يُلغي جهود الورتلاني في بعثة الشيخ بن باديس لتنفيذ مشروع تثقيف إسلامي تربوي وأخلاقي بين أبناء الجزائر في فرنسا، والذي عارضته بعد ذلك قيادات الأطر السياسية في عهد مصالي الحاج، وهو ما يردُّ على مالك نفسه، حتى مع كون هذه الثقافة لا تُغطي مشروع النهضة المقاصدية للإسلام التي يدعو لها مالك بن نبي. فرغم أهمية الانتفاضة العقلية الإسلامية التي أطلقها مقدمة لأفكار النهضة، إلّا أن هناك أطراً أخرى للحياة الإسلامية، لها أهميتها الخاصة، والحالة التي وثقت عن واقع الجزائريين الديني والفكري في فرنسا، والتي عرض لها مالك بن نبي نفسه، تؤكّد أهمية هذه الحملة التنويرية الإسلامية في الغيرة من دعاة النهضة والإصلاح الإسلامي غير مستغربة عند بعض العلماء بما فيه المساهمة في اغتيالهم فكرياً، لكننا نتحفّظ على دمغهم بصفات صعبة وباستثمار باريس لهم، فضلاً عن تعميم مالك انطباعه على آخرين من جمعية العلماء، وعلى إرث الشيخ محمد بشير الإبراهيمي، الذي انتقده مالك بن نبي. وتتبيّن مبالغة مالك بن نبي وحدّته في موقفه من الفضيل الورتلاني، وهو

> شدّد مالك بن نبي هجومَه على جمعية العلماء إلا أنهُ أبقى تقدير ابن باديس حياً في روحه

أولوية عقد مؤتمر وطني فلسطيني

معين الطاهر

منذ النكبة الفلسطينية عام 1948، استمرّ لجوء الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني إلى المنافي، في حين تجذّر الاحتلال داخل الوطن، وتغوّل الاستيطان الصهيوني، وتعمّق نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري. في الوقت ذاته، استمرّت المقاومة بأشكالها المختلفة، وفشلت محاولات الوصول إلى حلّ يحقّق العدالة للشعب الفلسطيني، كما تعمّق التخلي الرسمي العربي عن مسؤولياته القومية، بل مضى في عمليات تطبيع مدانة مع الكيان الصهيوني.

في خضمّ ذلك، جاء «7 أكتوبر» ليُنفض الغبار الذي تراكم على القضية الفلسطينية، ويعيد إليها مكانتها المركزية، ويفتح آفاقاً جديدة أمام تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، ورفع الظلم التاريخي الذي لحق به، ويجدّد التمسّك بالرواية التاريخية العربية - الفلسطينية مقابل الرواية الصهيونية. وقد أدّى هذا الطوفان إلى حراكٍ لم يسبق له مثيل في الشارع العربي والدولي، وساهم في عزل الكيان الصهيوني، واتهامه بارتكاب إبادة جماعية، وأعاق التطبيع الرسمي العربي مع الكيان الصهيوني وجدّده، وجدّد حياة القضية الفلسطينية، وأعادها إلى واجهة الحدث العربي والعالمي، نتيجة الصمود الأسطوري المستمر للمقاومة لما يزيد على 170 يوماً، والمعاناة الإنسانية التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني في غزّة، وتضحياته الجسام التي فاقت، حتى كتابة هذا المقال، 115 ألف شهيد وجريح ومفقود.

بقدر حجم الفرص والآمال التي نجمت عن هذه الملحمة الكبرى، ثمّة مخاطر ينبغي مواجهتها بأعين مفتوحة وإرادة صلبة، لمقاومة مساعي الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة، وإعادة الاحتلال المباشر لمدن الضفة الغربية وقراها ومخيّماتها، وقمع الفلسطينيين المستمر في القدس وفي المناطق المحتلة منذ عام 1948، ومواجهة مخاطر التهجيرَين، القسري والطوعي، وتحدّيات إعادة البناء، والتصدّي لمحاولات فصل غزّة عن الضفة الغربية، ومواجهة الترتيبات الأمنية والسياسية والإدارية التي يسعى الاحتلال، بمشاركة الولايات المتحدة، وبعض «النظام الرسمي العربي» لفرضها في فلسطين، بما أصبح يُعرف بـ «اليوم التالي للحرب»، والمحاولات الدؤوبة لإحياء مسار التطبيع العربي الرسمي مع العدو الصهيوني مقابل بيع الوهم الذي تسوّقه الإدارة الأميركية عبر ادّعاء تبنّيها حلّ الدولتين، من دون أن تحدد أسساً واضحة له تكفل حقوق الشعب الفلسطيني، أو جدولاً زمنيّاً لتفكيك المستوطنات وانسحاب الاحتلال من الأرض الفلسطينية، وما يحمله ذلك من مخاطر حقيقية بتصفية القضية الفلسطينية وتَبوّؤ الكيان الصهيوني مقعد القيادة والسيطرة في العالم العربي.

حتى يتمكّن الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده في الوطن والشتات من اعتنام الفرص ومواجهة المخاطر، تبدو الدعوة ملحّة لعقد مؤتمر وطني فلسطيني يجمع شخصيات وفعاليات نشطة في الهيئات الأهلية والمدنية والاقتصادية، وبضم مناضلين وأسرى محرّرين، وشباباً ونشطاء سياسيين واجتماعيين ممن قادوا الحراك الشعبي في العالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة، وأدباء وشعراء وفنانين، وأكاديميين ورجال أعمال، ليضطلعوا جميعاً بمسؤولياتهم في ما يمكنهم فعله مجتمعين لاستثمار الفرص ومواجهة المخاطر.

في عام 1964، أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية أمر غير خاضع للنقاش، مثلما أنّ إعادة بنائها أمر لا تهاون فيه، بعد أن هُمّشت المنظّمة، وألحقت بالسلطة الفلسطينية، وتحمّلت التزاماتها، وتبنّت برامجها؛ فمنذ اتفاق أوسلو، لم تُعقد اجتماعات دورية للمجلسين، الوطني والمركزي، واللجنة التنفيذية، كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي، وتكلّست مؤسّساتها واتحاداتها المهنية والشعبية، وكادت تختفي، وفشلت في تجديد البناء عبر عمليات انتخاب وتوافق مستمرّة، وبسبب علاقة غير صحية ومعقدة بين السلطة الفلسطينية (تحت الاحتلال) ومنظّمة التحرير، تعمّق الانقسام، وفشلت جهود تحقيق الوحدة الوطنية وتشكيل قيادة موحّدة للشعب الفلسطيني، وكان من أسباب ذلك أيضاً تراجع دَور التيار الوطني الديمقراطي المناضل في فلسطين، بعد الترهل الذي أصاب حركة فتح، وألحقها بالسلطة الفلسطينية، وابعدها عن غاياتها الأولى بوصفها حركة تحرّر وطني فلسطينية، وهو خلل مسّ أيضاً بعض الفصائل الفلسطينية المناضلة على نحو أدّى إلى تراجع مؤسّسات العمل الفلسطيني القائمة وتجميدها، واحتوائها وحرفها عن غاياتها وأهدافها.

يقف على رأس أولويات المؤتمر الوطني الفلسطيني الدعوة إلى إعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية لتضم أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجودهم، وقواه الحية، ومنظّماته الأهلية، ونُخبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية، لتشكّل مرجعية سياسية وقيادة موحدة متمسكة بثوابت الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير، وهذه مهمّة مصيرية وملحّة لا تحتمل التأجيل، لأن إسرائيل وحلفاءها يعدّون لفرض ترتيبات أمنية وإدارية تضمن الإشراف الإسرائيلي الأمني على القطاع منفصلاً عن الضفة الغربية، ويراهنون على تعاونٍ فلسطيني وعربي في تنفيذها. ولا يمكن مواجهة هذا المخطّط، بما في ذلك مخاطر التهجير، قسريّاً أو طوعيّاً (عبر ما تكون لهذا الوجود لحماية النظام السياسي في العراق أولاً، وقبل كل شيء، بالتالي، لا يتوقّع أن تسفر زيارة السوداني عن أي جديد في هذا الشأن، ما عدا بعض التفاصيل التي قد تتعلق بالتحالف الدولي الذي تقوده أميركا وليس بالقوات الأميركية البالغ عددها 2500 جندي.

قبل زيارة السوداني واشنطن، دخلت صراعات قوى الإطار التنسيقي مرحلة خطيرة، فهناك اليوم قوتان عميقتان داخل مشهد الإطار التنسيقي تتصارعان، نوري المالكي وقيس الخزعلي، وكلّ منهما بدأ يتقرّب إلى الصدر تمهيدا للانتخابات المقبلة.

إزاء ذلك، هل سيجد السوداني نفسه أمام خيار لا ثاني له، وهو التأي بنفسه بعيداً عن الإطار واستغلال وجوده في المنصب التنفيذي وزيارته واشنطن لتقديم نفسه مرشّحا لرئاسة الحكومة عقب الانتخابات المقبلة؟ كل شيء وارد خصوصاً إن لا اعتراض لدى إيران على شخص السوداني، ما دام يمنحها ما تريد ويستطيع، في الوقت ذاته، أن يمنح الشارع العراقي ما يريد من مسكّنات ضد الغضب والتظاهر على النظام السياسي.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

> تخشى أطراف في الإطار التنسيقي من تحالف غير معلن بين السوداني وواشنطن لمرحلة ما بعد حرب غزّة

في جذور حرب الإبادة الجماعية

عيسى الشعيبي

فيما كنتُ أواصل، بوجع يحرق القلب والنبض والروح، تتبع مشاهد الموت والدمار والجوع والحصار المتدفقة من قطاع غزّة، وأجهد نفسي في ملاحقة التطورات المتسارعة بشأن مجزرة العصر هذه، التي لم يحدُث مثلها في أي مكان ولا في أي زمان، رحتُ أتقصّى حقيقة ما إذا كانت جريمة الإبادة الجماعية الجارية على مدار الساعة صادرة عن عقيدة عسكرية صهيونية فاجرة، ومعتمدة على رؤوس الأشهاد، أم أنها مقتلة نابعة من عقدة نفسية، أو قل لوثة دينية تاريخية غائرة في قبعان عقلية آثمة، لدى جماعة مولعة باقتراف فعل الاستئصال والإبادة، وتطويب ذلك حقّاً حصرياً في براءة اختراع أو علامة تجارية. لم يطل بي المقام كثيراً وأنا أبحث عن أيٍّ من هاتين الفرضيتين أقرب إلى الحقيقة، وأيهما (العقيدة أو العقدة) أكثر قدرة على شرح الدوافع وتعليل مغزى الوقائع الجارية ساعة بعد ساعة، على ضوء ما تيسّر لي من قراءات سابقة وخبرات شخصية متواضعة، سواء عن علاقات الدين والدولة والمجتمع المسكون بقلق وجودي مُزمن، أو عن الصورة الذهنية المتكوّنة عن الذات المفعمة بالغرور وغرغرسة القوة، ناهيك عن الكيفية التي تقارب فيها دولة الاحتلال تحدّياتها الاستراتيجية المستجدّة، بما في ذلك تحدّي انكسار هيبتها، تآكل ردعها، سقوط سرديّتها، نزع شرعيّتها وانكشاف زيف صورتها، أمام رأي عام دولي انقلب عليها، بعد طول تسامح وغضّ بصر عن مجازرها.

كانت مراقبة الإعلام العبري، الثرثار عن كل شاردة وواردة، أيسر السبل المتاحة للوقوف على كنه كل هذه الوحشية المتمادية، وفهم هذا الإجماع على خيار الانتقام بلا هوادة، كما كانت السجالات اليومية على القنوات المتوجّهة إلى الناطقين بالعربية، أفضل الممكنات وأقربها مناالً، لتكوين صورة تقريبية عن مظاهر ما يدور في تلافيف تلك العقلية التي لا ترى إلا ما تحب أن ترى، ولا تستجيب إلا إلى المعطيات المتوافقة مع قناعاتها المسبقة، الأمر الذي شكّل لديّ خلفية معرفية كافية لمقاربة بعض جوانب الصورة من الداخل، بما في ذلك الاضطراب وفقدان الثقة واليقين، لدولةٍ جنّ جنونها منذ «طوفان الأقصى»، وأنعم لديها كل حسٍّ بفظاعة قتل الأطفال والنساء، بالجملة، وإماتة المدنيين جوعاً، من دون وخزة ضمير أو شعور بإثم اقتراف جريمة الإبادة الجماعية. نعرف مسبقاً أن مبدأ قتل الأبرياء، بغرض الترويع أحد أهم مكوّنات العقيدة العسكرية الإسرائيلية، القائمة على ثلاثية الحرب الخاطفة، ونقل المعركة إلى ديار العدو وامتلاك السيطرة الجوية. وهكذا يمكن تشخيص حرب الإبادة هذه أنها أحد تطبيقات هذه العقيدة، تماماً على نحو ما كانت عليه كل الحروب التوسّعية السابقة، غير أننا لم نكن نعلم علم اليقين، وبكل هذا القدر من الموثوقية، أن الإبادة عنصر أزلي ثابت في أسس هذه العقيدة المريضة، إلا عندما بدأت هذه المقتلة، كما لم نكن ندري تماماً أن الإبادة جزء من عقدة نفسية دينية مركّبة، كامنة في دواخل قوم ظلّوا طوال تاريخهم السحيق موضع نبذ وسبي وكراهية، جرّاء ما توارثوه، أباً عن جد، من جرائم مشينة وأفعال خسيسة.

والحقّ أنني دهشتُ كثيراً عندما استمعت إلى خطاب بنيامين نتنياهو، في مطلع هذه الحرب الهستيرية، وهو يحرّض قواته المتحشدة حول قطاع غزّة، على تسعير حدّة الانتقام، حين دعا الضباط والجنود إلى التمثّل بما فعله يوشع بن نون ضد الكنعانيين (العماليق). عندما اجتاز فتى موسى سيناء، إل

تونس إلى مبايعة لا انتخابات

رفيق عبد السلام

أخيراً قُطع الشك باليقين، أن تونس ذاهبة إلى انتخابات رئاسية أواخر هذه السنة، وفق مقتضيات دستور 2014 الذي ألغاه قيس سعيّد بعدما اتكأ على فصله الثمانين لتسويغ الانقلاب وحل المؤسّسات، ولا يستبعد أن تكون هناك ضغوط خارجية وأخرى داخلية من الأجهزة نفسها قد فرضت عليه فرضا إعلان الالتزام بتنظيم الانتخابات نهاية عهدته، وإنْ كان سعيّد إلى حد كتابة هذه السطور لم يفصح بعد عن تحديد تاريخها بالدقة، ليترك لنفسه هامش المناورة الزمنية. ولا يستبعد أن يقدِم على تقديم موعدها ليفاجئ الساحة السياسية، ولا يعطي القوى المنافسة فرصة تنظيم صفوفها. وفي السياق، صرّح بأن لا حاجة لتعديل المجلة الانتخابية بحكم أن دستوره الجديد قد ضبط العملية، بما يوحي، في ظاهر الأمر، أنه لن يغيّر قواعد اللعبة التي سمحت له بدخول قصر قرطاج، ولكن الأرجح أنه سيقوم بعملية التفافية عبر استخدام الهيئة المستقلة للانتخابات التي فقدت الكثير من استقلاليتها، لفرض قيود واستبعاد مرشّحين، مثلما تم استخدامها في تقديم شكاوى ضد بعض الشخصيات.

ما هو واضح في تكتيكات قيس سعيّد الانتخابية جانبان: أولا، استخدام القضاء لاستبعاد المنافسين المحتملين تقريبا، إما بسوقهم للسجون أو إثقالهم بقضايا وملفات تمنعهم من الترشح، إذ بات يقبع اليوم عشرات من القيادات السياسية والاجتماعية وزعماء الأحزاب في المعتقلات، ويتردّد طيف آخر من السياسيين والنشطاء على قضاة التحقيق بسبب تصريح هنا أو هناك، فبمجرّد أن تعلن شخصية ما عن نيتها في الترشح حتى يأتيه الجواب مباشرة باستدعاء للتحقيق من وحدة الجرائم الإلكترونية وفق المرسوم 54.

ثانيا، البدء بحملة انتخابية مبكّرة باستخدام موارد الدولة عبر تكثيف الزيارات لبعض المدن الداخلية، يقال إنها زيارات مفاجئة، ولكنها في الحقيقة مرتبة في إخراجها وجمهورها، وغالبا ما تكون مصحوبةً بوعود انتخابية كثيرة وخطب نارية لا تتوقف عن مقاومة الفساد والفاسدين. وبموازاة ذلك كله بدأ تحريك مشروع الشركات الأهلية الذي يعد بمثابة الرافعة الأيديولوجية لمشروع سعيّد الخاص للحكم القاعدي، بديلا عن حكم الأحزاب والهيئات الوسيطة التي يمقتها، حيث يتماهى هنا الزعيم مباشرة مع الشعب، وتتحد الشرعية مع المشروعية، وإن كان عامل الزمن لا يسعفه للمضي في مشروعه إلى النهاية، كمن يجري في الوقت الضائع.

تبدو المعادلة السياسية بتعقيداتها الداخلية والخارجية تفوق قدرة سعيّد على الاحتواء والضبط، وخصوصاً أن سلوكه السياسي يتسم بالعناد والتحدّي وردود الفعل، فيزيد ذلك من أخطائه ويُضعف جبهته الداخلية أكثر، فقد حرّك ملفّ الانتخابات وما صاحبه من جدل سياسي وإعلامي ومعارك حقوقية كثيراً من المياه الراكدة في المشهد السياسي التونسي، وزرع ألغاماً كثيرة تحت قدمي سعيّد نفسه. وهذا ما يجعل اللعبة الانتخابية، رغم ما أحاطها به قيس سعيّد من قيود وكوابح، مغامرة غير مضمونة العواقب له ولأنصاره، خصوصاً إذا ما أرغم على خوضها بغير الشروط التي يريد فرضها على الساحة. وما يزيد في إنهاك سعيّد وانكماش جمهوره أكثر، استفحال الأزمة الاقتصادية الاجتماعية بشكلٍ غير مسبوق، والتي يلخصها اليوم مشهد وقوف التونسيين في طوابير طويلة من أجل الحصول على الخبز والمواد الأساسية، وهو أمرٌ غير معهود منذ بداية استقلال تونس عن الاحتلال الفرنسي سنة 1956. ولا نتحدّث هنا عن تراجع نسبة النمو إلى ما يقرب من الصفر (0,4%)، وارتفاع نسب البطالة وحجم المديونية مقابل تراجع الإنتاج والاستثمار الداخلي والخارجي والسياحة وكل شيء.

> الحذر من أن تتحوّل الانتخابات الرئاسية المقبلة في تونس إلى فرض سياسة الأمر الواقع، وتثبيت الوضع القائم بقوة الأجهزة، أو أن تدفع الأمور نحو بدائل أكثر سوءاً

> يريد قيس سعيّد انتخابات على المقاس تعيد شرعنة استمراره في السلطة، وتضمن له الفوز لدورة جديدة على طريقة السيسي

ورغم أن أجهزة الدولة لم تتوقف عن إسناد سعيّد، منذ أعلن إجراءاته الاستثنائية يوم 25 يونيو/ حزيران 2021، إلا أنها بدأت تضيق به، ويرجّح ألا نذهب معه بعيداً إلى حد التجييش أو التحكّم في العملية الانتخابية على طريقة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر. وفي هذه الحالة، ربما يجد نفسه مضطرّا للتعويل على عضلاته الخاصة، أي قاعدته الشعبية المتآكلة، فقد وفر له جهاز الجيش، وبدرجة أقل، البوليس الحماية منذ ذلك الوقت، استنادا إلى ما تعتبره هذه الأجهزة سلوكا انضباطيا وتنفيذا لتعليمات «القائد الأعلى للقوات المسلحة». كما أنه ليس سرّا كون قياداتها كانت ضجرة من المناخات التي أعقبت الثورة، وما طبعها من جدل ومهارشات السياسيين في مناخ مفتوح، كانت ترى في ذلك، وفق تكوينها العسكري وشبه العسكري، وميراث دولة الاستقلال، ضربا من الفوضى وتهديدا للمؤسّسات، وقد تعاظم هذا الشعور أكثر بعد موجة الانقلابات والارتدادات في المنطقة التي أعادت للصدارة مفاهيم الاستقرار والأمن على حساب مقولات الحرية والديمقراطية، وجعلت من تونس تغرد خارج السرب العام. والحقيقة أنه ما كان بمقدور قيس سعيّد أن يستمر في الجلوس على كرسي الحكم من دون إسناد هذه الأجهزة، وخصوصاً أنه لا يتحدر من بيروقراطية الدولة ولا خلفية عسكرية أو أمنية له، فضلا عن أنه لا يمتلك حزبا منظمًا ولا قوة شعبية وازنة، هذا إذا استثنينا مخزون الغضب الذي فجّره في وجه طبقة سياسية غلبت عليها الحسابات الأيديولوجية الصغيرة. وعلى الجهة الأخرى، يلاحظ أن القوى الصلبة قد مسكت العصا من الوسط، ونأت بنفسها تدريجيا عن التورّط المباشر في الشأن السياسي، وتركت سعيّد في مواجهة اختبار الصندوق ليزن حجمه الشعبي الحقيقي أو ما يقرب منه. وقد كان يسعها في ظل نظام حكم فردي أن تتدخّل في مجريات العملية، ومن ذلك الترفيع في نسب المشاركة الهزيلة.

يبعث المشهد التونسي رسائل متناقضة ومتضاربة، بما يعكس حالة التداخل بين مؤثرات الثورة وبصمات الثورة المضادّة، فقد فرضت عشرية الثورة تقاليد حرية التعبير وانتقاد الحاكم، وقوّضت، إلى حد كبير، حاجز الخوف، كما باتت الآلية الانتخابية والتنافس بين المرشّحين مصدر شرعية الحاكم، وغابت تلك النسب السحرية لـ99% التي اعتاد عليها التونسي في عهدي بورقيبة وبن علي. ولئن لم يتمكّن سعيّد من نقض هذه الثقافة التي استقرّت بعد الثورة، ولكنه، على الجهة الأخرى، انخرط في إعادة بناء المركزة الشديدة وآليات التحكم السلطوي، من تجميع السلطات بين يديه إلى المحاكمات السياسية وتقييد الإعلام والمجتمع المدني وتطويق الحياة العامة إلى استخدام الإدارة وموارد الدولة. فقد منحت الثورة التونسية قيس سعيّد، الأستاذ المتقاعد والقادم من خارج عالم السياسة أصلا، فرصة دخول قصر قرطاج محمولا على صناديق الاقتراع، ولكنه عمل بعد ذلك على كسر السلم الديمقراطي الذي صعد عبره، وهو مصرّ اليوم على تحويل العملية الانتخابية إلى ما يشبه المبايعة لا غير، وقد صرّح قبل نحو سنة بأنه لن يسلّم الحكم لغير الوطنيين، وهل هناك من يحدّد صفة الوطني من الخائن غيره؟

وفعلا، لو ترك الأمر لقيس سعيّد لما فكّر في الذهاب للانتخابات أصلا، ولاعتبر الشعب قد أعطاه وكالة حصرية وتفويضا مفتوحا إلى غاية استكمال مهمّته الربانية، ولكن معادلات الداخل والخارج لم تسمح له بذلك، ومن ثم هو مضطرٌّ أن يمشي مثقل الرجلين وعلى أرض ملغومة نحو مصيره الانتخابي.

ما يزيد في تعقيد وضع قيس سعيّد أكثر أنه قد فتح خطوط النار على الجميع، ولم يستبق له حليفا أو صديقا، بما في ذلك القوى التي دعمته في انقلاب 25 يونيو، وفي مقدمّها الاتحاد العام التونسي للشغل ومكوّنات سياسية أخرى، فقد بات الجميع يقفز من سفينة قيس الغارقة اليوم، إما لأنه قد استهدفهم بالاعتقال والتضييق أو لأنه لم يعطهم شيئاً يحفظ وجوههم أمام جمهورهم. بدأ ساكن قرطاج بتوجيه نيرانه الكثيفة نحو الأحزاب والشخصيات السياسية، ثم استدار في ما بعد للقضاة والمحامين والنقابيين ونشطاء المجتمع المدني، وأخيراً وليس آخراً، لرجال الأعمال وبعض الموالين له.

على الصعيد الخارجي ورغم أن الدعم لم يتوقف عنه نهائيا، إلا أنه يظلّ محدودا ومحسوبا، وبمثابة خُقن إنعاش تسمح له بتجنّب الموت، ولكن من دون التعافي الكامل. الفرنسيون غاضبون منه، لأنه ولئن حقق مبتغاهم في تفكيك المشهد السياسي السابق واستبعاد حركة النهضة، إلا أن استهدافه بعض رجالهم وأذرعهم، ثم انخراطه في بناء مشروعه الشعبوي الخاص به، بدل أن يكون جسراً لإعادة تعزيز نفوذهم المهدّد جنوب الصحراء والمغرب العربي يجعلهم يبتعدون عنه. دعمه الأوروبيون بالحد الأدنى، بتحفيزٍ من رئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلونيٍ وبعض أحزاب اليمين المتطرّف، خشية انهيار الوضع وانفجار الهجرة والإرهاب في وجوههم. الأميركان ضائقون به ذرعا، لأنه فكّك كل شيء ولم يستبق حتى بعض الأطلال الديمقراطية التي تمكّنهم من تسويق دفاعهم عن الديمقراطية في الشرق الأوسط، وبعض دول الخليج قدّمت وما زالت تقدّم مساعداتٍ وقروضا مالية محدودة تجنّبا لعودة كابوس ثورة محمد البوعزيزي مجدّدا، وحتى الجزائر فهي تسايره وفق سياسة الأمر الواقع، وتجنّب ارتمائه بالكامل في محور أبوظبي، ولكن من دون الاطمئنان لتقلباته المزاجية. أما الروس والصينيون الذين ينجذب نحوهم قيس سعيد، لاعتبارات سلطوية، فليس لديهم ما يقدّمونه له سوى مجاملات دبلوماسية وتبادل الزيارات وبعض المشاريع الخدمية المحدودة لا غير.

الواضح حالياً وجود صراع مفتوح بين إرادة التكييف وإرادة التفكيك، فقيس سعيّد يريد انتخابات على المقاس تعيد شرعنة استمراره في السلطة، وتضمن له الفوز لدورة جديدة على طريقة السيسي في مصر، والمعارضة تريد تفكيك القيود عن العملية الانتخابية، أي الذهاب إلى انتخابات تتيح التداول فعليا على السلطة، وتتوفر على شروط النزاهة والحياد ضمن السقف الذي فرضته حقبة ما بعد الثورة، وما بين هذين الحدّين يستمرّ التجاذب والصراع. كما أنه بات من المرجّح ألا تقدّم «النهضة» مرشّحا من داخلها. ومن شأن هذا الحال أن يوسّع هامش المنافسة ويفرض ديناميكية جديدة في المشهد الانتخابي، إذ تظل القاعدة الانتخابية لحركة النهضة المنضوية تحت مظلة جبهة الخلاص الوطني، الأكثر امتدادا وانضباطا بما يجعلها قوة ترجيحية وازنة وأكبر الكتل المؤثرة في المشهد الانتخابي، خصوصاً مع تآكل القاعدة الانتخابية لسعيّد وانقسام الكتلة الدستورية.

بقي الحذر من أن تتحوّل الانتخابات الرئاسية المقبلة في تونس إلى فرض سياسة الأمر الواقع، وتثبيت الوضع القائم بقوة الأجهزة، أو أن تدفع الأمور نحو بدائل أكثر سوءاً على نحو ما تدبر بعض قوى داخلية وخارجية، أي المجيء بشخصية من داخل المنظومة أكثر بؤساً من سعيّد نفسه، وهذا هو مدار المعركة في الأشهر المقبلة.

(وزير تونسي سابق)

هجوم موسكو بين «منظور المؤامرة» والتفسير الأيديولوجي

محمد أبو رمان

أسئلة وتساؤلات عديدة يطرحها المراقبون والسياسيون عن دلالات الهجوم الدموي على مجمع «كروكوس سيتي هول» في موسكو، وأدّى إلى مقتل 152 شخصاً، وإصابة نحو 285، وتبنّاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بصورة رسمية عبر وكالة أعماق التابعة له. فوفقاً لكثيرين، يكرّس هذا الهجوم نظرية المؤامرة التي أحاطت بالتنظيم منذ صعوده قبل نحو عشرة أعوام وسيطرته على الموصل وإعلان الخلافة في يونيو/ حزيران 2014، إلى حين خسارته منطقة الباغوز في فبراير/ شباط 2019 (آخر معقل من معاقل خلافة داعش في شرق سورية)، إذ ذهب كثيرون إلى ربط «داعش» بأجهزة استخبارية دولية وإقليمية ترتبط بإيران أو حتى بالموساد الإسرائيلي والولايات المتحدة، وربما بقوى إقليمية أخرى في المنطقة. هي مفارقة، بالفعل، عندما يستهدف التنظيم روسيا، وهي التي اتخذت مواقف مؤيدة للفلسطينيين ضد الإسرائيليين في الحرب أو بشأن الجرائم الصهيونية ضد غزّة. ليس ذلك فقط، بل قبله، هاجم التنظيم إيران (في مدينة كرمان، في بداية العام الحالي، خلال ذكرى إحياء مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني)، التي تمثّل مركز محور الممانعة والمقاومة، الذي يدعم حركة حماس سياسياً وعسكرياً ولوجستياً، على الأقل وفق ما هو معلن، بينما لم يقم التنظيم (داعش) بأيّ استهداف للمصالح الأميركية والإسرائيلية في هذه المرحلة، ولو بهجمات محدودة في إطار نصرة غزّة والوقوف مع الشعب الفلسطيني في هذه المحنة الإنسانية الكبرى والمذبحة التاريخية التي يتعرّض لها!

من السهل الركون إلى «منظور المؤامرة» هذا في تفسير الحدث، وهو ما يتّسق مع «المواقف المسبقة» لنسبة كبيرة من السياسيين العرب من تنظيم داعش. ولكن إذا أخذنا الحدث من منظورات مختلفة تتسق مع خطاب التنظيم المعلن والواضح ومع السياقات السياسية والاستراتيجية لشبكته العالمية، قد يبدو الأمر مختلفاً وقابلاً للتفسير والتحليل أكثر.

> تنظيم داعش مرن من الناحيتين التكتيكية والعملياتية، ولديه قدرة على التكيف مشهودة، لذلك يعتمد لتنفيذ مخطّطاته وإيصال رسائله على ما هو متاح من موارد

ولنعد إلى موقف التنظيم من عملية طوفان الأقصى (7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، التي مثّلت بداية الحرب الراهنة على غزّة، لنجد أنّه تجنّب بصورة واضحة الإشادة بحركة حماس، واتّخذ خطاباً موارباً عن ضرورة «قتال اليهود والصليبيين»، في أكثر من عدد من صحيفة النبأ (الناطقة باسم التنظيم)، والاكتفاء بالثناء على «المجاهدين في فلسطين». فيما صدّر المتحدّث باسم التنظيم أبو حذيفة الأنصاري، في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، خطاباً يدعو فيه إلى نصرة المسلمين في غزّة من خلال القيام بعمليات في كل مكان يستطيع أنصار التنظيم العمل فيه. وفي وقت أشادت فيه بعض جماعات القاعدة، في اليمن والمغرب وغيرهما، بكتائب الشهيد عز الدين القسّام (من دون ذكر حماس)، تحدّث «داعش» بعمومية من دون ذكر حركة حماس أو الإشادة بها.

معروف أنّ حركة حماس، بالنسبة لتنظيم داعش، منحرفة عن الاتجاه الصحيح والخط المستقيم، مثل جماعة الإخوان المسلمين وحتى الجماعات الجهادية الأخرى، كالقاعدة. وثمّة مواقف عدائية تقليدية بين حركة حماس وتيار السلفية الجهادية، وتباين كبير في الخطابات الفكرية والتبريرات والتفسيرات الأيديولوجية، فضلاً عن وقوع مواجهاتٍ بين طرفي الإسلام السياسي، في أكثر من مكان، مثل تونس وليبيا، بل وفي غزّة نفسها عندما اشتبكت حركة حماس في العام 2009 مع تنظيم أنصار جند الإسلام وقتلت زعيمه عبد اللطيف موسى. في السياق نفسه، لم يضع «داعش»، بخلاف «القاعدة»، القضية الفلسطينية أولوية في خطابه الأيديولوجي، بل كان واضحاً، حتى بعد عملية طوفان الأقصى بأسبوع، فقد تحدّث المقال الافتتاحي لمجلة البيان بصورة واضحة عن أولوية قتال «الأنظمة المرتدّة» التي تعمل كجدران متقدّمة لحماية إسرائيل، بينما يساعد التنظيم الفلسطينيين عبر مهاجمة هذه الأنظمة.

على الطرف المقابل، انخرط تنظيم داعش، منذ تأسيسه، بحروب طائفية هوياتية مع إيران وحلفائها في المنطقة (بخاصة في كل من العراق وسورية؛ وهو أمرٌ أثار خلافات أيديولوجية وسياسية شديدة بين قيادة التنظيم وتنظيم القاعدة الذي احتفظ بقناة خلفية مع طهران)، وهو يعتبر إيران العدو رقم واحد، وأشدّ خطراً على العرب والمسلمين من العدو الخارجي، لأنّه، وفق التبريرات الأيديولوجية له، يمكن مواجهة العدو الخارجي بالسلاح وبتحشيد المجتمعات العربية والمسلمة، لكن ما يعتبره التنظيم «خطراً صفوياً» يكمن في تهديد هوياتي وثقافي وصراع مجتمعي جوهري في بلدان عربية ومسلمة عديدة، بخاصة سورية والعراق، التي مثّلت المركز الرئيس لخلافة التنظيم في فترة سابقة. لم يتردّد التنظيم بالتذكير بهذه القاعدة، عندما هاجم مدينة كرمان؛ إذ ذكرت افتتاحية «النبأ» أنّ التفجير الانتحاري في كرمان كان ضرورياً من أجل تذكير المسلمين بأن إيران لا تزال عدوّاً للإسلام السني، وأنّ ما يهم التنظيم هو النتيجة العقائدية، وليس العسكرية لعملياته ونشاطه.

إذا كان هذا السبب الذي يفسّر استهداف إيران، فأين تقع عملية موسكو ضمن خريطة الأولويات الأيديولوجية والحركية للتنظيم؟ ثمّة ثلاث مستويات رئيسية في الإجابة عن هذا السؤال المشروع: الأول، أنّ النشاط الأكبر الخارجي لشبكة داعش في الفترة الماضية يأتي عبر ما تسمّى ولاية خراسان في أفغانستان، وهي التي ترى المصادر والتقارير الأمنية الغربية أنّها تمثل اليوم الذراع الأكثر نشاطاً وخطورة في شبكة داعش، وتضم أفغان وعرباً وأعداداً كبيرة أيضاً من آسيا الوسطى والقوقاز، وقد أعلنت روسيا نفسها ودول أوروبية وآسيوية عديدة في الفترة الماضية أنّها أحبطت عشرات العمليات والخلايا الإرهابية التي كانت تخطّط لعمليات، حتى قبل عملية موسكو الناجحة أخيراً.

الثاني، ثمة ثأر قديم - جديد بين تنظيم داعش، بخاصة الأجنحة الآسيوية والشيشانية فيه، والروس، منذ القتال في أفغانستان في الثمانينيات، ولاحقاً الحرب الشيشانية ثم التدخّل الروسي في سورية الذي أدّى إلى إنقاذ نظام الأسد من الانهيار في أكثر مراحل ضعفه. ومن المعروف حتى على الصعيد الاستراتيجي - التنظيمي، هنالك تحالفٌ بين العدوين الرئيسين، روسيا وإيران، للتنظيم في المنطقة، وهما بالنسبة له وعليه قد يكونان أشد خطراً من التهديد الإسرائيلي. الثالث، ويرتبط بالإمكانات التشغيلية واللوجستية التي تمتلكها شبكة التنظيم في مختلف الدول والمجتمعات، فمعروف أنّه جرى الإعلان عن إحباط (واعتقال) خلايا ومؤيدين للتنظيم في أوروبا وآسيا، ويقوم التنظيم بعشرات العمليات في سورية والعراق، بينما من الواضح أنّ هنالك صعوبة شديدة في محاولة إيجاد ثغرات في مواجهة إسرائيل، وفي دول أخرى. وبخلاف مع ما يعتقده كثيرون، بالرغم من صلابته الأيديولوجية، التنظيم مرن من الناحيتين التكتيكية والعملياتية، ولديه قدرة على التكيف مشهودة، لذلك يعتمد لتنفيذ مخطّطاته وإيصال رسائله على ما هو متاح من موارد.

يبقى السؤال المهم عما إذا كانت العمليات أخيراً والنشاط الكبير بخاصة لجناح خراسان في شبكة داعش مؤشّراً إلى إمكانية عودة التنظيم وما مثّله من رعب في مختلف أنحاء العالم؟ الجواب أنّنا على الأغلب الأعم أمام إرهاصات موجة جديدة من الإرهاب والراديكالية التي ستجتاح العالم، وهي مرتبطة بالضرورة بقدرة هذه التنظيمات على الاستثمار بصورة فاعلة في الأحداث التراجيدية الخطيرة مثل غزّة، التي تساعد كثيراً على غزل نسيج رواية هذه التنظيمات عن العالم المتآمر والأنظمة العربية المتواطئة والمسلمين المستضعفين، وما هجوم موسكو وعشرات المحاولات الأخرى إلا إشارات إلى هذه الموجة.

(وزير أردني سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads